

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

(جنوب أفريقيا)

السيدة غلودين ميتشالي

الرئيسة:

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٠ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين في جلستنا العامة لهذا اليوم ممثل سويسرا.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر، السفير يورغ سترولي.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في جلسة عامة رسمية في ظل رئاستكم للمؤتمر، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنيكم من كل قلبي على توليكم رئاسة المؤتمر ولأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بمهامكم.

سأبدأ استعراضي لحصيلة عام ٢٠٠٦ بالتطرق إلى الأسلحة التقليدية، حيث إن بلدي يعتبر تحديد هذه الأسلحة أولوية من أولوياته في مجال نزع السلاح. ومما لا ريب فيه أن بدء نفاذ البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يشكل نجاحاً باهراً. وستواصل سويسرا جهودها الرامية إلى تنفيذ هذا البروتوكول تنفيذاً فعالاً. كما أتاح هذا المؤتمر الاستعراضي فرصة لإحراز تقدم هام في المناقشات بشأن الذخائر الصغيرة، وذلك باعتماده ولاية منقحة لعام ٢٠٠٧. ويرحب بلدي أيضاً بالبيان المشترك الصادر عن ٢٦ دولة طرفاً في الاتفاقية، وهو يدعو بوجه خاص إلى إبرام اتفاق دولي جديد للتصدي للمشاكل الإنسانية الخطرة التي تسببها الذخائر الصغيرة، وأثرها على مواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بموضوع الألغام المضادة للمركبات، تعرب سويسرا بمرارة عن أسفها لتعذر التوصل إلى توافق مقبول في الآراء حول معايير جديدة للقانون الإنساني الدولي.

ويمكن اعتبار حصيلة المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية حصيلة تكللت بالنجاح في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فهي تعطي إشارة إيجابية وتشجع على التقدم بأعمالنا خلال هذه السنة.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شهدت سنة ٢٠٠٦ فشل المؤتمر الذي عُقد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وترحب سويسرا بأعمال اللجنة الأولى في حريف عام ٢٠٠٦ التي مكّنت على الأقل من ضمان متابعة تنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي. ورغم الفشل الذي مُني به المؤتمر الاستعراضي، فإن برنامج العمل يظل يمثل الصك الوحيد للأمم المتحدة الذي يتضمن قائمة كاملة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أنه يمثل الصك الوحيد الذي يحظى بقبول جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستستمر سويسرا في تنفيذ هذا البرنامج، مثلما فعلت منذ اعتماده، وستحرص على أن تحذو الدول الأخرى حذوها. فنحن نرى أن برنامج العمل هذا يظل يشكل صكاً رئيسياً في السنوات القادمة.

وبلدي ملتزم أيضاً بضمان زيادة الوعي بالآثار السلبية للعنف المسلح على التنمية. ولذلك، فقد بادرت سويسرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم مؤتمر قمة وزاري حول هذه المسألة عُقد بجنيف في

٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي نهاية مؤتمر القمة، وقعت الدول التي حضرت المؤتمر، وعددها ٤٢ دولة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، والتزمت بذلك باتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى الحد من العنف المسلح في شتى أصقاع العالم من الآن وحتى عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، حظي إعلان جنيف بدعم العديد من الدول الأخرى، مما يبرز أهمية هذه المسألة بالنسبة للعديد من البلدان. وتعمل سويسرا على متابعة هذه المبادرة، ولقد ضمت جهودها إلى جهود مجموعة من الدول لتجسيد الالتزامات المعقودة على أرض الواقع. وبالتنسيق مع مبادرات دولية أخرى قائمة بالفعل أو لا تزال قيد الإعداد، سيتم وضع خطة عمل، وستقوم الدول الموقعة على الإعلان باستعراض التقدم المحرز في هذا المجال في عام ٢٠٠٨.

لقد أكدت الأحداث المسجلة خلال الـ ١٢ شهراً الماضية مدى أهمية مسألة أمن الفضاء وخطورتها المتزايدة. وأبرز مثال على ذلك، هو القيام بأول تجربة لسلاح مضاد للسواتل منذ ما يزيد على ٢٠ سنة، وإن كانت هذه التجربة لا تشكل مصدر القلق الوحيد. ويرى عدد متزايد من البلدان أن التطبيقات الفضائية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في توفير الخدمات الأساسية، وكذلك في العديد من جوانب الحياة اليومية. ولذلك يجب أن يمثل ضمان الاستقرار في الفضاء والحفاظ على إمكانية الوصول إليه هدفاً مشتركاً. وإن نشر أسلحة في الفضاء ووزع الأسلحة الموجهة نحو المنظومات الفضائية انطلاقاً من الأرض يتعارض مع هذا الهدف. ذلك أن هذه التطورات لن تفضي سوى إلى تهديد الأمن في الفضاء، بما في ذلك أمن الأطراف التي تشارك بنشاط في عمليات وزع الأسلحة هذه. فأمن الفضاء لا يمكن أن يكون إلاّ أمناً واحداً لا يتجزأ. ومن الممكن، بل من الواجب، استحداث نهج جديدة لتعزيز أمن الفضاء والاستجابة للشواغل المتعلقة بضعف المنظومات الفضائية. ولقد وضع مؤتمر نزع السلاح بالفعل خططاً لاتخاذ إجراءات ذات شأن في هذا الاتجاه. وتعتبر سويسرا أنه من الأهمية بمكان متابعة هذه الإجراءات خلال هذه السنة في إطار حوار منظم وموضوعي.

ويرى بلدي أن معاهدة لحظر المواد الانشطارية تُعدّ المسألة الأكثر نضوجاً لأغراض التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة. ولقد أعربت وفود عديدة عن دعمها الأساسي لهذه المعاهدة. وخلال هذه السنة يمكننا البناء على النتائج التي تحققت في السنة الماضية، والتي أسفرت عنها المناقشات المكثفة بين الخبراء وورقات العمل المقدمة. فلقد حسّنت هذه العملية فهم مجموعة متنوعة وواسعة من الجوانب الفنية لأعمالنا. بل إن أحد الوفود قدّم مشروع معاهدة ومشروع ولاية تفاوضية. وفي هذه المرحلة، يتمثل التحدي الرئيسي المطروح أمام محفلنا في الاهتمام إلى الطريق المؤدية إلى بدء المفاوضات.

وتود سويسرا، التي ستكون من البلدان الستة التي ستتولى رئاسة المؤتمر خلال عام ٢٠٠٧، أن تناشد جميع الدول الأعضاء في المؤتمر ألا تدخر جهداً وأن تحسن استخدام الزخم الإيجابي الذي تولد وتراكم خلال السنة الماضية. فلقد حُدّدت الجوانب الرئيسية، وإننا ندرك أن هنالك عدة نهج مختلفة للتصدي لهذه المشاكل. ويرى وفدي أن الأخذ بنهج عملي إزاء الجوانب الحاسمة للمعاهدة موضع النظر، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالتحقق، هو السبيل الوحيد للتوصل إلى توافق في الآراء. وستكون سنة ٢٠٠٧ سنة حاسمة بالنسبة للحفاظ على الزخم الحالي. وتشجع سويسرا جميع الوفود على الدخول في المفاوضات دون شروط مسبقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه.

لم يعد لدي متحدثون آخرون على قائمة هذا اليوم. فهل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

أود الآن أن أدعو المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن الطلبات الإضافية المقدمة من دول غير أعضاء المؤتمر ترغب في المشاركة في أعمالنا. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.544/Add.2، وقد وردت من الدول التالية: بروني دار السلام، وزامبيا، والفلبين.

فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفيما يتعلق بالجدول الزمني للجلسات الرسمية وغير الرسمية، ستقوم الأمانة، بناء على طلب مقدم من السيد لاندمان من هولندا، بتعميم لجميع للترتيبات المقترحة من قبل المنسقين في الوثيقة ذات الرمز CD/2007/CRP.3، وذلك قبل نهاية هذا الأسبوع.

وبذلك نصل إلى ختام أعمال جلستنا العامة الرسمية لهذا اليوم.

وأود أن أعلمكم أيضاً أن جلستنا العامة الرسمية القادمة ستعقد يوم الثلاثاء الموافق ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠. وستعقد الجلسة غير الرسمية الأولى حول البند ١ من جدول الأعمال أيضاً في اليوم ذاته، الساعة ١٥/٠٠، تحت رئاسة السفير سترومان.

بهذا تُرفع هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

— — — —